● أخبار قصيرة

أول رخصة للاستثمار الصناعي في منطقة مهران الحرّة

أعلن القائم بأعمال معاون التنمية الاقتصادية والاستثمار في منظمة منطقة مهران الحرة عن إصدار أول رخصة رسمية للاستثمار وإنشاء وحدة إنتاجية في هذه المنطقة، باستثمار يتجاوز ألفا و٧٥٨ ملياراً و ٧٠٠ مليون تومان.
وقال رضا صلبوخي: صدرت هذه الرخصة في إطار إرساء الآليات الإدارية والقانونية لمنطقة مهران الحرة، بهدف توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية وتوسيع البنى التحتية الصناعية. وأضاف: ينفذ هذا المشروع الكبير في قطاع الصناعات التحويلية اللاحقة، بهدف معالجة أنواع زيوت التشحيم الناتجة عن التكرير الأولي، وزيوت محركات السيارات والصناعات المتقدمة، والشحوم، والهيدروكربونات الخفيفة والثقيلة.

عودة البورصة إلى مستوى ٧/٤ مليون وحدة

سجل المؤشر العام لبورصة طهران في ختام تعاملات، أمس السبت، تراجعاً قدره ١٠٨ آلاف وحدة، ليعود إلى مستوى ٧ ملايين و٤٤٩ ألف وحدة. كما تراجع المؤشر المتساوي الأوزان ٢٩ ألف وحدة، بما يعادل ١/٤٦ ٪، ليستقر عند مستوى مليون و٩٨٦ ألف وحدة.
وفي تعاملات السبت، تمكنت مجموعة الشركات البتروكيماوية من تسجيل نمو جيد. وبلغ إجمالي قيمة التداولات ١١٧/٤ ألف مليار تومان، فيما بلغت قيمة التداولات الصغيرة ٤٠/٣ ألف مليار تومان ، وبلغت قيمة تداولات صناديق الأسهم ٢٠/٥ ألف مليار تومان.

استقرار نسبي في إنتاج الثروة الحيوانية

قال رئيس مجلس إمداد الثروة الحيوانية إنه تم خلال ظروف الحرب استيراد ١٤ ألف طن من اللحوم المجمدة براً إلى البلاد، موضحاً: أن هذه الكمية من الواردات، أكثر من كونها تهدف إلى تأمين الكميات المطلوبة، تؤدي دوراً مهماً في إدارة التقلبات النفسية في السوق. وأضاف منصور بوريان: تجري حالياً عملية استيراد اللحوم الحمراء، ولا يوجد أي توقف في هذا القطاع. وأشار بوريان إلى تحسن ظروف الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية الثقيلة، وقال: مع زيادة إنتاج الأعلاف المحلية، ولاسيما البرسيم، تراجع اعتماد قطاع الثروة الحيوانية على المدخلات المستوردة، وهو ما أسهم في تحقيق استقرار نسبي في الإنتاج، بحيث نشهد تشكل سلاسل إنتاجية، مؤكداً أن الجزء الأكبر من احتياجات البلاد من اللحوم المجمدة المستوردة كان يدخل عبر الحدود البرية بواسطة الشاحنات، مشيراً إلى أنه تم خلال فترة الحرب أيضاً استيراد ١٤ ألف طن من اللحوم المجمدة إلى البلاد، وأن هذا المسار مستمر، ولا نواجه أي مشكلة في هذا الخصوص.

من الجغرافيا إلى القوة الاقتصادية؛

كيف تتحوّل الممرات التجارية إلى محرّك جديد لاقتصاد إيران؟

الوفاق/ وضعت التطورات التي شهدتها الأشهر الماضية وتغيّر ظروف التجارة الخارجية للبلاد مرة أخرى حقيقة مهمة أمام صانعي السياسات الاقتصادية؛ وهي أن الموقع الجغرافي لإيران لا يُعدّ مجرد ميزة طبيعية فحسب، بل يُمثل رأسمالاً استراتيجياً للتنمية الاقتصادية في البلاد. فالقيود التي نشأت في بعض المسارات التقليدية للتجارة والنقل، وإن كانت تُعدّ في النظرة الأولى تهديداً لسلسلة الإمداد في البلاد، فإنها في الواقع وفّرت فرصة لكي تحظى القدرات اللوجستية والترانزيتية والتجارية المغفول عنها في إيران باهتمام أكبر من ذي قبل. وتُظهر دراسة التطورات الأخيرة أن الاقتصاد الإيراني يمر بمرحلة انتقالية كان فيها جزء مهم من تجارته الخارجية قائماً على عدد محدود من المسارات. أما الآن، فقد اتجهت أنظار صانعي السياسات، وفي مقدمتهم وزارة الاقتصاد، نحو إنشاء شبكة متنوعة من المسارات البحرية والبرية والسككية؛ وهي شبكة يمكنها أن تزيد من قدرة اقتصاد البلاد على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية، وأن تتيح فرصاً جديدة للنمو الاقتصادي.

اتجهت أنظار صانعي السياسات نحو إنشاء شبكة متنوعة من المسارات البحرية والبرّية والسككية؛ وهي شبكة يمكنها أن تزيد من قدرة اقتصاد البلاد على الصمود

الجغرافيا الفريدة لإيران في المنطقة

تُعدّ جغرافيا إيران واحدة من أهم المزايا التنافسية لاقتصاد البلاد. فوجودها عند نقطة اتصال آسيا الوسطى، والقوقاز، وشبه القارة الهندية، والخليج الفارسي، وبحر عُمان، والأسواق الأوروبية، خلق قدرة نادرة للقيام بدور في التجارة الإقليمية والدولية. ويرى بعض خبراء النقل والتجارة أن قلة من الدول في المنطقة تمتلك مثل هذا الموقع، أي الجغرافيا والسياسة والقوة. فإيران توفر في الوقت نفسه إمكانية الربط بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وهذه السمة هي التي جعلت كثيراً من الممرات الدولية المهمة تمر عبر أراضي البلاد أو تمتلك قابلية المرور منها. ومع ذلك، فإن جزءاً مهماً من هذه القدرة لم يُستخدم على نحو كافٍ خلال السنوات الماضية. أما الآن، فقد أدت الظروف الجديدة إلى جذب انتباه صانعي السياسات إلى هذه الميزة الاستراتيجية أكثر من أي وقت مضى. وتُظهر تجربة اقتصادات مختلفة في العالم أن كثيراً من الإصلاحات الاقتصادية الكبرى تشكلت في سياق الأزمات والقيود. وما حدث للاقتصاد الإيراني في الأشهر الأخيرة يندرج في الإطار نفسه. فقد دفعت القيود في بعض مسارات النقل التقليدية الأجهزة التنفيذية نحو تصميم مسارات بديلة، وتفعيل القدرات الأقل استخداماً، وإعادة النظر في الخريطة التجارية للبلاد. وكانت نتيجة هذه العملية تشكّل برنامج لنقل جزء من تجارة البلاد إلى الموانئ الشمالية، والحدود البرية، والممرات السككية.

فرصة اقتصادية جديدة في الموانئ الشمالية

يُعدّ الاستخدام الأقصى لقدرات الموانئ الشمالية للبلاد أحد أهم محاور البرنامج الجديد للحكومة. فالموانئ الواقعة على سواحل بحر قزوين يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في نقل البضائع بين إيران وروسيا وجمهورية أذربيجان وكازاخستان وسائر دول المنطقة. إن تفعيل هذه القدرات لا يساعد فقط في تخفيف الضغط عن بعض المسارات التقليدية، بل سيُسهّل أيضاً وصول إيران إلى سوق أوراسيا الكبرى. وهي سوق يمكن أن تكون وجهة مهمة لصادرات السلع الإيرانية، وأن تخلق فرصاً جديدة للمنتجين المحليين.
ومن بين المسارات الترانزيتية، يحتل ممر الشمال - الجنوب الدولي مكانة خاصة، فهذا المسار، الذي يربط الهند بروسيا وأوروبا عبر إيران، يُعدّ واحداً من أهم مشاريع المنطقة. ولا تقتصر أهمية هذا الممر على نقل البضائع فحسب. فتطوير هذا المسار يمكن أن يحوّل إيران إلى حلقة وصل بين الاقتصادات الآسيوية والأوروبية الكبرى، وأن يحقق للبلاد عائدات ترانزيتية ملحوظة. وفي الواقع، كلما ازداد حجم مرور البضائع عبر الأراضي الإيرانية، استفادت من هذه العملية قطاعات مختلفة من الاقتصاد، بما في ذلك النقل، والتأمين، والخدمات اللوجستية، والتخزين، والبنى التحتية التجارية.

الهند؛ شريك محتمل

إلى جانب روسيا ودول منطقة أوراسيا، تُعدّ الهند أيضاً أحد اللاعبين المهمين الذين يمكن أن يكون لهم دور حاسم في مستقبل الممرات التجارية الإيرانية. وفي هذا الصدد، يرى محلل شؤون شبه القارة الهندية، نوذر شفيعي، أن الهند، بوصفها إحدى القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي، تمتلك قدرات واسعة للتعاون مع إيران في مجالات الترانزيت والتجارة والطاقة. كما أن الروابط التاريخية والثقافية بين البلدين وفرت أرضية مناسبة لتطوير هذه التعاونات. ومع ذلك، فقد تأثر جزء من قدرات التعاون بين طهران ونيودلهي خلال السنوات الأخيرة بمتغيرات إقليمية ودولية، ولم يُستخدم على نحو كافٍ. وفي ظل اشتداد المنافسة على الممرات التجارية في المنطقة، فإن تفعيل القدرات المشتركة بين إيران والهند يمكن أن يعزز مكانة البلاد في معادلات الترانزيت الإقليمية. كما يعتقد كثير من المحللين أنه كلما أدت إيران دوراً أكثر بروزاً في ممر الشمال. الجنوب، ازدادت جاذبيتها الاقتصادية بالنسبة إلى شركاء كبار مثل الهند.

إيران توفر إمكانية الربط بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، وهذه السمة هي التي جعلت كثيراً من الممرات الدولية المهمة تمر عبر أراضي البلاد أو تمتلك قابلية المرور منها

تطوير العلاقات التجارية مع الصين

وإلى جانب ممر الشمال - الجنوب، يحظى تطوير العلاقات التجارية مع الصين بأهمية خاصة أيضاً. فقد وسّعت إيران والصين خلال السنوات الماضية تعاونهما في مجالات النقل البحري والجوي والسككي. وفي هذا الصدد، يرى مهدي فرامرزي، رئيس دائرة الصين في وزارة الخارجية، أن وثائق التعاون بين البلدين تغطي جميع أنماط النقل، وأنه ينبغي الآن استخدام هذه القدرات لتعزيز صمود التجارة الخارجية. إن زيادة الرحلات التجارية بين إيران والصين والاهتمام المتجدد بالمسار السككي إيوو - إيران، يمثلان مؤشراً على السعي إلى تنويع مسارات النقل.
ورغم أن المسار السككي بين البلدين واجه في السنوات الأخيرة بعض التحديات اللوجستية والإقليمية، فإنه لا يزال يُعدّ إحدى أهم قدرات ربط إيران باقتصاد شرق آسيا. ويمكن لتطوير هذا المسار أن يعزز مكانة إيران في إحياء طريق الحرير الجديد، وأن يرتقي بدور البلاد في سلسلة الإمداد الإقليمية.
تُظهر التجربة العالمية أن تطوير الممرات التجارية لا يتحقق بمجرد بناء الطرق أو السكك الحديدية أو الموانئ. فنجاح هذه المشاريع يتطلب دبلوماسية اقتصادية نشطة وتنسيقاً مستمراً مع الدول الجارة والشركاء التجاريين. وتُعدّ المشاورات التي أُجريت مع الدول الجارة والجهود المبذولة لإزالة العوائق اللوجستية جزءاً من هذا النهج. وفي مثل هذه الظروف، يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تتحول إلى أداة فعالة لخفض تكلفة التجارة، وزيادة التعاون الإقليمي، وتطوير الأسواق التصديرية للبلاد.

بالتركيز على المشاريع الزراعية المشتركة وتصدير التكنولوجيا؛

تسهيل الإجراءات الجمركية وإزالة معوقات التجارة بين إيران وطاجيكستان

الوفاق/ قال نائب وزير الصناعة والتعدين والتجارة للشؤون التجارية: في إطار تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية طاجيكستان، تجري بجدية متابعة إزالة المعوقات الجمركية، وتسهيل عبور السلع، وتعزيز التعاون اللوجستي والترانزيتي بين البلدين.
وأوضح محمد صادق مفتح، خلال زيارته إلى طاجيكستان ولقائه تورسون زاده عظيم حيدر، النائب الأول لرئيس مصلحة الجمارك في جمهورية طاجيكستان: أن عدداً من القضايا والمشكلات التي طرحتها الشركات والناشطون الاقتصاديون الإيرانيون في مجالات تقييم السلع، والتصنيف الجمركي، وآلية التصريح عن السلع والإجراءات الجمركية، قد نوقشت بشكل مباشر مع مسؤولي الجمارك في طاجيكستان، مشيراً إلى ضرورة إعادة النظر فيها، مقترحاً إنشاء آلية تشاورية بين جمارك البلدين لتحديد السلع التي يوجد بشأنها اختلاف في التقييم أو التصنيف الجمركي، والعمل على التوصل إلى إجراءات موحدة. وقال مفتح: إن التبادل الإلكتروني للمعلومات والوثائق الجمركية قبل وصول الشحنة إلى الحدود، يعد من الموضوعات المهمة الأخرى التي تجري متابعتها، والتي يمكن أن تسهم في تسهيل التجارة بين البلدين من خلال تقليص مدة الإجراءات الجمركية وتكاليف التبادل ومدة توقف السلع على الحدود.
وأشار نائب وزير الصناعة إلى الإمكانات المتاحة بين إيران وطاجيكستان، وقال: إن الاستفادة بصورة أكثر فاعلية من جمارك البلدين، وتطوير النقل بالسكك الحديدية والطرق، وتسهيل دخول وخروج الشاحنات وعربات القطارات الإيرانية والطاجيكية، وزيادة الاستفادة من الأراضي الإيرانية في تصدير وترانزيت السلع الطاجيكية، توفر أرضية مناسبة للارتقاء بالتعاون الاقتصادي بين البلدين.

المشاريع الزراعية المشتركة وتصدير التكنولوجيا

وخلال لقائه نورعلي محمدالله النائب الأول لوزير الزراعة في طاجيكستان، شدد مفتح على تطوير التعاون الإقتصادي والتجاري في القطاع الزراعي، وقال: إن التركيز على المشاريع الزراعية المشتركة وتصدير التكنولوجيا بين البلدين سيؤدي إلى تعزيز العلاقات، مضيفاً: إن الشركات الإيرانية أعلنت استعدادها لتوفير المعدات والآلات الزراعية، والمبيدات الزراعية، والأسمدة الكيميائية، ومعدات الري، والأدوية واللقاحات البيطرية، والمعدات اللازمة لتربية المواشي والدواجن. وتابع: تم تقديم مقترحات لإتاحة الاستفادة المتساوية للمنتجين الإيرانيين والمنتجين المشتركين من التسهيلات، ونأمل أن تحظى هذه المقترحات بالاهتمام. وشدد نائب وزير الصناعة على دراسة وتعديل التعرفة الجمركية على واردات القطع المنفصلة في المجال الزراعي، وقال: في مجال الاستثمار والإنتاج المشترك، تم تحديد مشروع محدد لإنتاج وتجميع الجرارات والآلات الزراعية في طاجيكستان بمشاركة شركة «تاجيران»، ولدينا إمكانية تطوير صادرات هذه المنتجات إلى أسواق المنطقة. وأضاف: نحن مستعدون للتعاون بدءاً من توفير وشراء القطن وصولاً إلى معالجته وغزله ونسجه وإنتاج المنتجات النهائية بهدف تصديرها إلى أسواق دول ثالثة، إلى جانب تطوير مشاريع البيوت الزجاجية والتخزين المبرد والتعبئة والصناعات التحويلية، بالاستفادة من الخدمات الفنية والهندسية، مشيراً إلى إنشاء محطة لتصدير المنتجات الزراعية ومركز لوجستي، وقال: من المقرر الاستفادة بصورة هادفة من الإعفاءات الجمركية والضريبية المقررة، بهدف تجميع وتعبئة ومعالجة وتصدير منتجات إيران وطاجيكستان. وفي مواصلة هذا اللقاء، جرى التأكيد في مجال الأدوية وصحة المواشي والدواجن، على بحث إمكانية إنشاء وحدة مشتركة لإنتاج أدوية المواشي والدواجن، وذلك بعد تقييم السوق والحصول على ملاحظات من وزارة الزراعة والناشطين في القطاع الخاص في طاجيكستان. كما تم خلال اللقاء بحث تحديد إمكانات تحسين سلالات المواشي ونقل التكنولوجيا، وإقامة صلات بين الشركات الإيرانية ومركز تحسين سلالات المواشي في طاجيكستان، بهدف نقل المعرفة الفنية وتحسين السلالات وتطوير التعاون المشترك.

خلال الاجتماع الإقليمي للمنظمة البحرية الدولية في جورجيا؛

إيران تستعرض تجربتها في تنفيذ وتشغيل «النافذة البحرية الواحدة»

استُعرضت تجربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تنفيذ وتشغيل «النافذة البحرية الواحدة» وقدرات «نظام الإدارة البحرية المتكامل»، وذلك خلال الاجتماع الإقليمي الفني التخصصي للمنظمة البحرية الدولية المنعقد في جورجيا، حيث حظيت هذه التجربة باهتمام خبراء المنظمة وممثلي دول المنطقة المشاركين في الاجتماع.
وانعقد الاجتماع الإقليمي للمنظمة البحرية الدولية حول تنفيذ «النافذة البحرية الواحدة» بمدينة باتومي في جورجيا، بمشاركة ممثلين عن دول المنطقة المطلة على بحر قزوين والبحر الأسود، ومن بينها: إيران، وجمهورية أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وجورجيا، ورومانيا.
وقد استعرضت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا الاجتماع مسار تنفيذ مشروع «النافذة البحرية الواحدة» في البلاد، كما قدّمت تجاربها وإنجازاتها التقنية في مجال رقمنة الخدمات البحرية.
وكان نظام الإدارة البحرية المتكامل -بوصفه نظاماً وطنياً طُوّر بأيدي خبراء محليين- أحد المحاور الرئيسية التي عرضتها إيران؛ حيث تم شرح قدرات هذا النظام في تقديم الخدمات البحرية، فضلاً عن إمكانية التبادل الإلكتروني للمعلومات مع أصحاب المصلحة، وهي ميزة تتوافق مع متطلبات المنظمة البحرية الدولية ومعايير تبادل البيانات في «النافذة البحرية الواحدة».
وقد حظي العرض الإيراني، الذي ركز على الخبرة التشغيلية والقدرات المحلية في تنفيذ النافذة البحرية الواحدة، باهتمام خبراء المنظمة البحرية الدولية وممثلي الدول المشاركة. ومن بين النقاط التي حظيت بالإشادة في هذا الاجتماع، التطوير المحلي للنظام وأتمتة اتصالاته مع أصحاب المصلحة.